

السكان العرب ، وتساءل « هل يؤدي تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لعرب المناطق الى تشجيع هجرتهم ، او على العكس من ذلك ، يعزز من رغبتهم في البقاء في اماكنهم » ؟

اما الفريق الآخر فيرى في هذا القرار توجها نحو « ضم زاحف » للمناطق المحتلة مثل الكاتب شموئيل شمطوف (عل همشمار ١٨-٧٧) الذي وصف القرار بانسه « خطوة نحو ضم الضفة الغربية وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها » . ومثّل مردخاي اورن (عل همشمار ١٧-٧٧) الذي وجه نقدا شديدا ولاذعنا للقرار معتبرا اياه خطوة لضم الضفة الغربية وقطاع غزة « ان قرار حكومة بيجن حول السياسة الجديدة في المناطق ما هو الا مشروع ليست فيه ذرة من الحقيقة . امامنا اعلان ذو معنى سياسي متحرش ، موجه لحكم كارتر ، او الدول العربية والاتحاد السوفياتي والعالم كله ، ينص على ان دولة اسرائيل بزعامة بيجن وفايتسمان وديان عاقدة العزم على عدم اعادة مناطق الضفة الغربية الى حكم اجنبي ، وتحويلها الى جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل ، رغما عن أنف وسخط العالم كله . وهذا هو المعنى الحقيقي لقرار الحكومة حول سياستها الجديدة تجاه المناطق » .

واعاد الكاتب الى الازهان ادعاءات الدول التي تحكم شعوبا اخرى « اننا هنا ، من اجل تطوير بلادكم ، وجلب الرخاء لكم ، واقامة مستشفيات ومدارس وطرق » ليقول « ونعرف اليوم بان هذه التصريحات لم تغد في شيء » ويعد ان اشار الى ان الشعوب التي رزحت تحت الحكم الاجنبي رفضت هذا المنطق ، وقاتلت من اجل تقرير مصيرها قال ان « ردود الفعل الاولية التي تصدر في المناطق تثبت ان الجماهير

بانته « غير جاد وغامض ومسرّحي » وأشار الى ان تطبيقه يستلزم مبالغ مالية ضخمة ، اما منير تلمي احد قادة « مابام » فوصفه بـ « الخطوة الخطيرة » بينما قال عضو الكنيست يهوشوع رابينوفيتش انه « يجب ازالة اقنعة الورع التي تتستر بها حكومة الليكود » وقال اهارون يدلين ان « قرار الحكومة هو قرار سياسي ، مع اوراق تين انسانية ٠٠٠ » (انظر هارتس ١٦-٨٠-٧٧) .

وانقسم الكتاب والمعلقون الاسرائيليين الى فريقين تجاه القرار الخاص بالمساواة في مجال الخدمات ، الفريق الاول انبرى للدفاع عن وجهة نظر بيجن وفايتسمان ، معتبرا القرار بمثابة « عمل خيري » ولا يعني بالضرورة ضم المناطق المحتلة او خطوة نحو الضم ، وعزا الشبهات التي تحوم حول القرار الى « التخصيص الاعلامي » مثل الكاتب اريه تسيموكي (انظر يديعوت احرونوت ١٩-٨٠-٧٧) ومثل الكاتب يديديا باري ، المعروف عنه بانته من غلاة الداعين الى ضم المناطق المحتلة ، والذي حاول جاهدا ابعاد شبهة سياسة الضم عن القرار بقوله في مقال له (يديعوت احرونوت ١٧-٨٠-٧٧) « ان من يعتقد ان رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان يدفعهم للتمشي مع سيادة امة اخرى يقع في خطأ مريع . وتثبت التجربة التاريخية في العالم الرحب وفي اسرائيل عكس ذلك ، فمع ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لاقليات قومية ، يحكم اشقاؤها دولا مستقلة مجاورة ، يتعاظم مطلبها في حق تقرير المصير والانضمام الى الدول المجاورة .. » .

وقال ان تحقيق هدف اقامة دولة يهودية ذات سيادة في جميع ارجاء « ارض اسرائيل » وضمن استمرارية هذا الوجود يتوافق مع تشجيع هجرة